

السليمة . فلم يقل : إنكم إن فعلتم ذلك يكون فاحشة ، بل إنه برغم وجوده من قديم كان فاحشة وكان فعلاً قبيحاً ، إنه كان فاحشة ومقناً وساء سيلاً ، وما كان يصح بالفطرة أن تكون هذه المسألة على تلك الصورة ، إلا أن الناس عندما فسدت فطرتهم لجأوا إلى أن يتزوج الرجل امرأة أبيه ، ولذلك إذا استقرأت التاريخ القديم وجدت أن كل رجل تزوج من امرأة أبيه كان يُسمى عندهم نكاح « الهفت » والولد الذي ينشأ بِسُورته « الهفتى » أى المكروه .

إذن فقوله : « إنه كان » أى قبل أن أحكم أنا هذا الحكم ، كان فاحشة ومقناً وساء سيلاً . فالفه بوضوح : إننى أشرع لكم ما تنقضه الفطرة . والفطرة قد تنطمس فى بعض الأمور ، وقد لا تنطمس فى البعض الآخر لأن بعض الأمور فاقمة وظاهرة والتحریم فيها يتم بالفطرة .

مثال ذلك : أن واحداً ما تزوج أمه قبل ذلك ، أو تزوج ابته ، أو تزوج أخته . إذن فيه أشياء حتى فى الجاهلية ما اجتزأ أحدٌ عليها . إذن جاء بالحكم الذى يحرم ما اجتزأت عليه الجاهلية وتجاوزت وتخطت فيه الفطرة ، فقال سبحانه : « ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء إلا ما قد سلف » أى مضى .

لقد وصف سبحانه نجاح الأبناء لزوجات آبائهم بأنه « كان فاحشة » أى قبيحاً ، و« مقناً » أى مكروهاً ، « وساء سيلاً » أى فى بناء الأسرة .

ثم شرع الحق سبحانه وتعالى يبين لنا المحرمات وإن كانت الجاهلية قد اتفقت فيها ، إلا أن الله حين يشرع حكماً كانت الجاهلية سائرة فيه لا يشرعه لأن الجاهلية فعلته ، لا . هو يشرعه لأن الفطرة تنقضه ، وكون الجاهلية لم تفعله ، فهذا دليل على أنها فطرة لم تستطع الجاهلية أن تغيرها ، فقال الحق سبحانه وتعالى :

حَرَّمَ عَلَىكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ

وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ  
وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ  
وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضْعَةِ وَأُمَّهُنَّ نِسَائِكُمْ  
وَرَبِّبُكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ  
نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا  
دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلِيلُ  
أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ  
تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ  
إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٣﴾

من الذى يحلل ويحرم ؟ إنه الله ، فهم رغم جاهليتهم وغفلتهم عن الدين حرموا  
زواج المعارم ، فعلى الذى لم يتدين بدين الإسلام توجد عنده محرمات لا يقرها .  
أى أنهم قد حرموا الأم والبنت والأخت . . إلخ ، من أين جاءتهم هذه ؟ الحق  
يوضح :

﴿ وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾

( من الآية ٢٤ سورة فاطر )

ومنهج السماء أنزله الله من قديم بدليل قوله :

﴿ قَالَ أَهِيَطَانِيهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَلِمَا بَأَيِّنَ كُنتُمْ مِّنْ هُدًى مَّنْ

أَتَّبَعْتُمْ هُدًى فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشُقُّ ﴾ ﴿١٦﴾

( سورة طه )

فمجرد أن خلق الله آدم وخلق زوجته ، أنزل لها المنهج ، هذا المنهج مستوفى الأركان ، إذن بقاء الأشياء التي جاء الإسلام فوجدناها على الحكم الذي يريده الإسلام إنما نشأ من رواسب الديانات القديمة ، وإن أخذ محل المادة ومحل القفظة . . أي أن الناس اعتادوه وفطروا عليه ولم يخطر ببالهم أن الله شرعه في ديبانات سابقة .

والعلوم الحديثة أعانتنا في فهم كثير من أحكام الله ، لأنهم وجدوا أن كل تكاثر سواء أكان في النبات أم في الحيوان أم في الإنسان أيضاً ، كلما ابتعد النوعان الذكورة والأنوثة ، فالنسل يحمى قوياً في الصفات . أما إذا كان الزوج والزوجة أو الذكر والأنثى من أي شيء : في النبات ، في الحيوان ، في الإنسان قرييين من اتصال البنية الدموية والجنسية فالتسل ينشأ ضعيفاً ، ولذلك يقولون في الزراعة والحيوان : « نهجن » أي نأق الأنوثة بذكورة من بعيد . والنبي عليه الصلاة والسلام يقول لنا :

( اغتربوا لا تضرُّوا ) وقال : « لا تنكحوا القرابة القريبة فإن الولد يخلق ضالواً »<sup>(١)</sup>

فالرسول يأمرنا حين نريد الزواج ألا نأخذ الأقارب ، بل علينا الابتعاد ، لأننا إن أخذنا الأقارب فالنسل يحمى هزئلاً . وبالاستقراء وجد أن العائلات التي جعلت من سنتها في الحياة ألا تنكح إلا منها ، فبعد فترة ينشأ فيها ضعف عقلي ، أو ضعف جنسي ، أو ضعف مناعي ، فقول رسول الله : « اغتربوا لا تضرُّوا » أي إن أردتم لزواج فلا تأخذوا من الأقارب ، لأنكم إن أخذتم من الأقارب همزلوا ، فإن « ضوى » بمعنى « هزل » فإن أردتم ألا تضرُّوا ، أي ألا همزلوا فابتعدوا ، وقبلها يقول النبي هذا الكلام وجد بالاستقراء في البيئة الجاهلية هذا . ولذلك يقول الشاعر الجاهلي :

أنصح من كان بعيد الم

( ١ ) رواه إبراهيم الحارثي مرطوفاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ورواه موقرفاً على عمر ، وقد روى إبراهيم الحارثي في غريب الحديث من عمرو بن عبد الله أنه قال : ( يا بني السائب قد أضويتم فأنكحوا في الغرائب ) من كتاب إحياء علوم الدين للإمام الغزالي .

ترويح أبناء بنات العم  
فليس ينجو من ضوى وسقم

فقد يضوى سليل الأقارب ، وعندنا في الأحباء الشعبية عندما يمدحون واحداً يقولون : « فتوة » أى فقى لم تلده بنت عم قرية . وفي النبات يقولون : إن كنت تزرع ذرة في محافظة الغربية لابد أن تأتى بالتقاوى من محافظة الشرقية مثلاً ، وكذلك في البطيخ الشيليان . يأتون ببذوره من أمريكا ، فيزرعونها فيخرج البطيخ جيلاً لذيذاً ، بعض الناس قد يرفض شراء مثل تلك البذور لغلوثمتها . فيأخذ من بذور ما زرع ويجعل منه التقاوى ، ويخرج المحصول ضعفاً . لكن لو ظل يأتى به من الخارج وإن وصل ثمن الكيلو مبلغاً كبيراً فهو يأخذ محصولاً طيباً .

وكذلك في الحيوانات وكذلك فيها ؛ ولذلك كان العرب يقول : مادك رهوس الأبطال كاهن الأعجمية ؛ لأنه جاء من جنس آخر . أى أن هذا الرجل البطل أخذ الخصائص الكاملة في جنس آخر . فلفاح الخصائص الكاملة بالخصائص الكاملة يعطى الخصائص الأكمل ، إذن فتحریم الحق سبحانه وتعالى زواج الأم والأخت وكافة المحارم وإن كانت عملية أدبية إلا أنها أيضاً عملية عضوية . « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم » لماذا ؟ لأن هذه الصلة صلة أصل ، والصلة الأخرى صلة فرع ، الأمهات صلة الأصل ، والبنات صلة الفرع ، « وأخواتكم » وهى صلة الأخ بأخته لأنها بنوة من والد واحد ، « وعهاتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة » .

إذن فالمسألة مشتبكة في القرابة القريبة . والله يريد قوة النسل ، قوة الإنجاب ، ويريد أمراً آخر هو : أن العلاقة الزوجية دائماً عرضة للأغيار النفسية ، فالرجل يتزوج المرأة وبعد ذلك تأتى أغيار نفسية ويحدث بينها خلاف مثلما قلنا في قوله تعالى : « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج » ، ويكره منها كذا وكذا ، فكيف تكون العلاقة بين الأم وابنها إذا ما حدث شيء من هذا ؟! والمفروض أن لها صلة تحتم عليه أن يظل على وفاء لها ، وكذلك الأمر بالنسبة للبنت ، أو الأخت ، أو الصمة ، أو الخالة ، فيأمر الحق الرجل : ابتعد بهذه المسألة عن مجال الشقاق .

ومن حسن العقل وبعد النظر ألا ندخل المقابلات في الزواج ، أو ما يسمى « بزواج البدل » ، حيث يتبادل رجلان الزواج ، يتزوج كل منهما أخت الآخر مثلاً ، فإذا حدث الخلاف في شيء حدث ضرورة في مقابله وإن كان الرفاق سائداً . فحسن القطعة يقول لك : إياك أن تزوج أختك لواحد لأنك ستأخذ أخته ، فقد تنفق زوجة مع زوجها ، لكن أخته قد لا تتوافق مع زوجها الذي هو شقيق للآخرى . وتصوروا ماذا يكون إحساس الأم حين ترى الغريبة مرتاحة عند ابنها لكن ابنتها تعاني ولا تجد الراحة في بيت زوجها . ماذا يكون الموقف ؟ نكون قد وسعنا دائرة الشقاق والنفاق عند من لا يصح أن يوجد فيه شقاق ولا نفاق .

والحكمة الإلهية ليست في مسألة واحدة ، بل الحكمة الإلهية شاملة ، تأخذ كل هذه المسائل ، « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم » والمحرم هنا بطبيعة الحال من الأمهات وإن علون ، فالتحريم يشمل الجدة سواء كانت جدة من جهة الأب ، أو جدة من جهة الأم . وما ينشأ منها . وكل واحدة تكون زوجة لرجل فلها حرمة عليه ، « وبناتكم » وبنات الابن وكل ما ينشأ منها ، وكذلك بنات البنت ، « وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم » .

ولماذا يحرم الحق « أمهاتكم اللاتي أرضعنكم » ؟ لأنها بالإرضاع أسهمت في تكوين خلايا فيمن أرضعته ؟ ففيه بضعمة منها ، ولهذا البضعمة حرمة الأمومة ، ولذلك قال العلماء : يحرم زواج الرجل بامرأة جمعه معها رضاعة يثقل على الظن أنها تنشأ خلايا ، وحلل البعض زواج من رضع الرجل منها عصة أو مصتين مثلاً ، إلا أن أبا حنيفة رأى تحريم أى امرأة رضع منها الرجل ، وأفتى المحققون وقالوا : لا تحرم المرأة إلا أن تكون قد أرضعت الرجل . أو رضع الرجل معها خمس رضعات مشبعات . أو يرضع من المرأة يوماً وليلاً ويكتفى بها ، وأن يكون ذلك في مدة الرضاع . وهي بنص القرآن ستتان . « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين » .

وهذه المسألة حدث الكلام فيها بين سيدنا الإمام على - رضوان الله عليه وكرم الله

وجهه - وسيدنا عثمان - رضى الله عنه - حينما جلسوا بامرأة ولدت لسته شهور وكان الحمل التاسع يمكث تسعة أشهر ، وأحيانا نادرة يولد الطفل بعد سبعة أشهر ، لكن أن تلد امرأة بعد ستة شهور فهذا أمر غير متوقع . . ولذلك أراد عثمان - رضى الله عنه - أن يقيم الحد عليها ؛ لأنها مادام ولدت لسته أشهر تكون خاطئة ، لكن سيدنا علي - رضوان الله عليه وكرم الله وجهه - أدرك المسألة .

قال : يا أمير المؤمنين ، لماذا نقيم عليها الحد ؟ فقال عثمان بن عفان : لأنها ولدت لسته أشهر وهذا لا يكون . وأجرى الله فتوحاته على سيدنا علي ، وأجرى النصوص على خياله ساعة الفتيا ، وهذا هو الفتح ، فقد يوجد النص في القرآن لكن النفس لا تنسبه له ، وقد تكون المسألة ليست من نص واحد . بل من اجتماع نصين أو أكثر ، ومن الذى يأى فى خاطره ساعة الفتيا أن يطوف بكتاب الله ويأى بالنص الذى يسعفه ويساعده على الفتيا ، إنه الإمام علي ، وقال لسيدنا عثمان : الله يقول غير ذلك ، قال له : وماذا قال الله فى هذا ؟ قال :

﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾

(من الآية ٢٣٣ سورة البقرة)

إذن فالإمام الرضاعة يكون فى حولين كاملين أى فى أربعة وعشرين شهرا ، - والتاريخ عسوب بالتوقيت العربى - والحق سبحانه قال أيضا :

﴿وَحَمْلُهُ وَنِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾

(من الآية ١٥ سورة الأحلاف)

فلذا كان مجموع أشهر الحمل والرضاع ، ثلاثين شهرا ، والرضاع التام أربعة وعشرون شهرا ، إذن فمدة الحمل تساوى ستة أشهر .

هكذا استنبط سيدنا علي - رضى الله عنه وكرم الله وجهه - والإنسان قد يعرف آية وتغيب عنه آيات ، والله لم يختص زما معينة بحسن الفتيا وحرم الأزمنة الأخرى ، وإنما نبوضلت الله تكون لكل الأزمان ، فقد يقول قائل : لا يوجد فى المسلمين من يصل بعمله إلى مرتبة الصحابة ، ومن يقول ذلك ينسى ما قاله الحق فى سورة الواقعة :

﴿وَالسَّاقُونَ السَّاقُونَ ١٥ أُولَٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ١٦﴾ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ١٧ ثَلَاثَةٌ  
مِّنَ الْأَوَّلِينَ ١٨ وَقَلِيلٌ مِّنَ الْآخِرِينَ ١٩﴾

(سورة الواقعة)

اى ان الآخرين ايضا لن يجرموا من أن يكون فيهم مقربون قادرون على استيعاب  
النصوص لاستنباط الحكم ، إذن فالرضاع : مصة أو مصتان ، هذا مذهب ، وعشر  
رضعات مذهب آخر ، وخمس رضعات مشبهات مذهب ثالث ، وأخذ جمهور  
الفقهاء بالمتوسط وهو خمس رضعات مشبهات تحرم من الزواج ، لكن بشرط أن تكون  
في مدة الرضاع ، فلو رضع في غير مدة الرضاعة ، نقول : إنه استغنى بالأكل  
وأصبح الأكل هو الذى يعطيه مقومات البنية .

إذن فمسألة الرضاع متشعبة ؛ لأن النبی عليه الصلاة والسلام قال : « يحرم من  
الرضاع ما يحرم من النسب » (١) .

والمحرم من الرضاع هو : الأم من الرضاع ، والبنت من الرضاع ، والأخت من  
الرضاع ، والعممة من الرضاع ، والحالة من الرضاع ، وهكذا نرى أنها عملية  
متشعبة تحتاج من كل أسرة إلى اليقظة ، لأننا حين نرى أن بركة الله لا تحوم حول كثير  
من البيوت لا بد أن ندرك لها أسبابا ، أسباب البعد عن استقبال البركة من الله . .  
فالإرسال الإلهي مستمر ، ونحن نريد أجهزة استقبال حساسة تحسن الاستقبال ،  
فإذا كانت أجهزة الاستقبال خربة ، والإرسال مستمرا فلن يستطيع أحد من  
الإرسال ، وهب أن محطة الإذاعة تذيع ، لكن المذياع خرب ، فكيف يصل الإرسال  
للناس ؟

إذن فعدد الله وبركات الله المتنزلة موجودة دائما . . ويوجد أناس لا يأخذون هذه  
البركات ، لأن أجهزة استقبالها ليست سليمة ، ولأن جهاز استقبال البركة أن البيت  
يبنى على حل في كل شيء . . يعنى : لقاء الزوج والزوجة على حل ، وكثير من

(١) رواه أحمد والبخارى ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن عائشة .

الناس يدخلون في الحرمة وإن لم يكن بقصد ، وهذا ناشئ من المحرم والاختلاط والقوضي في شأن الرضاعة ، والناس يرضعون أبناءهم هكذا دون ضابط وليس الحكم في باهم . وبعد ذلك نقول لهم : يا قوم أنتم احتظمت لأولادكم فيما يؤدي إلى سلامة بنيتهم ، فكان لكل ولد ملف فيه : شهادة الميلاد ، وفيه ميعة تلقى التطعيمات ضد الدفتريا ، وشلل الأطفال وغير ذلك .

فلماذا يا أسرة الإسلام لا تضعون ورقة في هذا الملف لتضمنوا سلامة أسركم ، ويكتب في تلك الورقة من الذي أرضع الطفل غير أمه ، وساعة يأتي للزواج نقول : يا مولى هذا ملفه إنه رضع من فلانة ، في هذا الملف تخرج أسماء النساء اللاتي رضع منهن . . فتنبئ بذلك أسرة جديدة هل أسس إيمانية سليمة ، بدلا من أن نقاجي رجلا تزوج امرأة ، وعاشا معا وأنجبا وبعد ذلك يتبين أنها رضعا معا ، وبذلك نصير المسألة إلى إشكال شرعي وإشكال مدني وإشكال اجتماعي ناشئ من أن الناس لم تعد لمنهجها الإيماني ما أحدثه لمنهجها المادي .

إذن فلا بد من التزام كل أسرة أن تأتي في ملف ابنها أو بنتها وتضع ورقة فيها أسماء من رضع منهن المولود . وعلى كل حال لم تعد هناك الآن ضرورة أن تأتي بمرضعة للأولاد ، فاللبن الجاف من الحيوانات يكفي ويؤدي المهمة ، وصرفنا لا ندخل في المناهة التي قد تؤدي بنا في المستقبل إلى أن الإنسان يتزوج أخته من الرضاعة أو أمه من الرضاعة ، أو أي شيء من ذلك ، وبعد ذلك تمتنع بركة الله من أن تمتد إلى هذه الأسرة . « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة » . ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب »<sup>(١)</sup> .

وجاء القرآن بالأمور البارزة فيها فقط ، « وأمهات نسائكم » فإذا تزوج رجل من امرأة ولها أم ، بالله أينزوج أمها أيضا ؟ إنها عملية غير مقبولة ، « وبناتكم اللاتي حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن » . الربيبة هي بنت المرأة من غير زوجها . فقد يتزوج رجل من امرأة كانت متزوجة من قبل وترملت أو طلقت بعد أن ولدت

(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه عن عائشة .



بتا . هذه البنت يسمونها « ربيبة » وزوج الأم الجديد سيُدخلها في حايته وفي تربيته ، وبذلك تأخذ مرتبة البتوة . والأمر هنا مشروط : « من نأثكم اللاتي دخلتم بين فإن لم تكونوا قد دخلتم بين فلا جناح عليكم » فيأدام الرجل قد عقد على المرأة ولم يدخل بها تكون بنتها غير محرمة . أما العقد على البنت حتى دون دخول فإنه يجرم الأمهات .

« وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم » أي زوجة الابن ، وكلمة « من أصلابكم » تدل على أنه كان يطلق لفظ « الأبناء » على أناس ليسوا من الأصلاب ، وإلا لو أن كلمة « الأبناء » اقتصررت في الاستعمال على أولاد الإنسان من صلبه ، لما قال : « أبنائكم الذين من أصلابكم » .

إذن كان يوجد في البيعة الجاهلية أبناء ليسوا من الأصلاب هم أبناء الثقب ، وكانت هذه المسألة شائعة عند العرب ، فكان الرجل يتبنى طفلاً ويلحقه بنسبه ويطلق عليه اسمه ويرثه . وجاء الإسلام ليقول : لا ، لا يصح أن تنسب لنفسك من لم تنجبه ، لأنه سيدخل في مسألة أخوة لابتك مثلاً ، سيدخل على محارمك ، ولذلك أنهى الله هذه المسألة ، وجاء هذا الإنهاء على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد كانت المسألة متأصلة عند العرب .

ونعلم أن زيد بن حارثة خُطف من أهله ، وبعد ذلك بيع على أنه رقيق ، واشتراه حكيم بن حزام . وأخذته سيدتنا خديجة وبعد ذلك وهبته لسيدنا رسول الله . وصار زيد بن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعندما علم أهل زيد أن ولدهم الذي خُطف قديماً موجود في مكة جاءوا إليها ، فرأوا زيد بن حارثة ، ولما سألوه أن يعود معهم قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنا أخيره بين أن يذهب معكم أو أن يبقى معي ، انظروا إلى زيد بن حارثة كيف صنع به إيمانه وحبه لسيدنا رسول الله : قال : ما كنت لأختار على رسول الله أحداً . وظل مع سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأراد الرسول أن يكرمه على العادة التي كانت شائعة فسماه « زيد بن محمد » وثبناه .

إذن فالمسألة وصلت إلى بيت النبوة ، الثبني وحصل بيت رسول الله صلى الله عليه

وسلم ، وأراد الله أن ينهى هذه المألة فقل سبحانه :

﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾

(من الآية ٤٠ سورة الأحزاب)

هذا يدل على أن صرامة التشريع لا تجعل أحداً حتى ولا محمداً بن عبد الله وهو رسول ، وما كان محمد أباً أحد من رجالكم .

وبعض الناس الذين يتسقطون للقرآن يقولون : إن رسول الله كان عنده إبراهيم وكان عنده الطيب وكان عنده القاسم ، ونقول : أكان هؤلاء رجالاً ؟ لقد ماتوا أطفالاً ، والكلام « ما كان محمد أباً أحد من رجالكم » ، وهب أنهم كبروا وصاروا رجالاً ، أقال من رجالكم أم من رجاله ؟ قال : « ما كان محمد أباً أحد من رجالكم » أى لا يمنع أن يكون أباً أحد من رجاله ، هو أبو القاسم وأبو الطيب وأبو إبراهيم هم أولاده فافهموا القول .

وهذه المألة أخذت ضجة عند خصوم الاسلام والمستشرقين والحق سبحانه وتعالى وإن كان قد عدل لرسوله صلى الله عليه وسلم ، فتعديل الله لرسوله يشرف رسوله صلى الله عليه وسلم ، لأن من الذي يعدل لمحمد ؟ إنه الله الذي أرسله .

ويقول : « وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم » . ومفهوم هذه العبارة أن المحرمة إنما هي حليلة الابن من الصلب . وقوله : « من أصلابكم » يدل على أنه كان هناك أبناء ليسوا من الصلب ، إذن فالنبي كان موجوداً قبل نزول هذا الحكم ، وأراد الله أن يجعل عادة النبي ، وكانت متغلغلة في الأمة العربية ، فأبطلها على يد سيدنا رسول الله ، لا مشرعاً ينقل حكم الله فحسب ، ولكن مطبقاً يطبق حكم الله في ذاته وفي نفسه حتى يأخذ الحكم قداسته ، ويجب أن نفطن إلى أن فكرة النبي كانت في ذاتها تهدف إلى أن ولداً نجيباً يلحقه رجل به ليعطيه كل حقوق أولاده كلون من التكريم .

ولذلك علينا أن نلاحظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تصرف بالكمال البشرى

في إطار العدل البشري . والعدل هو : القسط ، وساعة نبي زيد بن حارثة وسماه زيد بن محمد إنما كان يهدف إلى أن يعوضه والده ، لأن زيدا اختار رسول الله على أبيه ، إذن فكان ذلك التبنّي من رسول الله كيلا وعدلا بشريا بالنسبة للوفاء لواحد أثر اختياره على اختيار أهله فإذا أراد الله أن يصوب فيكون كيلا إلهيا وعدلا إلهيا ، فلا غطاضة عند أحد أن يُصوّب الكيال البشري بالكيال الإلهي ، ولا أن يصوب العدل البشري والقسط البشري بالعدل الإلهي والقسط الإلهي ، وأنزل الله وهو أحكم القائلين هذا الحكم بعبارة تعطي ذلك كله :

﴿ أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾

( من الآية • سورة الأحزاب )

أي إن دعاءهم لأبائهم « أقسط عند الله » . وكلمة : « أقسط » إياكم أن تكونوا بعدتم ونأيتم بها عن « عظيم » و« أعظم » ، إنك ساعة تأن بصيغة التفضيل يكون للمقابل لها وصفا من جنسها ، ف« أعظم » المقابل لها « عظيم » ، و« أقسط » المقابل لها « قسط » ، فما فعله رسول الله هو قسط وعدل ، ولكن ما عدله الله أقسط مما صنعه رسول الله . إذن فيجب أن نقتن إلى أن الكيال البشري والعدل البشري شيء ، والكيال الإلهي والعدل الإلهي شيء آخر . ومن نقله الله من عدل بشريته إلى عدل ألوهيته يكون قد تلقى نعمة كبرى .

وإذا ما حاول المستشرقون أن يأخذوا هذه المسألة على أن ربنا عدل له ويحاولوا أن يلصقوا برسول الله صلى الله عليه وسلم خطأ ما ، نقول لهم : انتم لا تحسنون تقدير الأمر ولا تفهمون المراد من ذلك ، فالذي صوب هو الله الذي أرسله ، وقد صوب له فعلا فعله في إطار البشرية ، وقال الحق : « هو أقسط عند الله » ومن النسي يجعل البشر متساوين مع الله في القسط والعدل والكيال ؟

إن هناك قصة طار بها المستشرقون فرحا وكذلك يروجها خصوم الإسلام من أبناء الإسلام ، لأن من مصلحة خصوم الإسلام « وكذلك الذين لا يحملون من الإسلام إلا اسمه » يروجون أن هذا الذين يحنون على أكاثيب - والعياذ بالله - فإدام الواحد منهم لا يقدر أن يحمل نفسه على منبج الدين لا يكون له مندوحة ولا نجاة إلا أن يقول :

هذا الدين غير صحيح ، لأن هذا الدين إن كان صحيحا فسوف يهلك هو ومن على شاكلته ، فيكذبون أنفسهم وينكرون على الدين أملاً في النجاة في ظنهم إذ لا منجى ولا أمل هؤلاء إلا أن يكون الدين كلبا كله .

لنتظر إلى القصة التي طار بها المستشرقون فرحا : النبي صلى الله عليه وسلم هو محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب ، وكان عبدالمطلب له بنت اسمها : أميمة بنت عبدالمطلب ، وهي بذلك تكون أختا لعبدالله بن عبدالمطلب . وأنجبت أميمة بنتا اسمها « برة » ، وغير النبي صلى الله عليه وسلم اسمها ، لأنه صلوات الله وسلامه عليه كان له ملحظ في الأسماء ، اسمها « برة » . والاسم جميل لأنه من البر وهو صفة تجمع كل خصال الخير ، لكن رسول الله كره أن يقال فيها بعد : خرج رسول الله من عند « برة » ، فسمّاها « زينب » .

« برة » هذه هي بنت أميمة فهي ابنة عمّة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وزيد ابن حارثة - كما قلنا - كان طفلا ثم خطف وسُرق ، وبيع وانصرف إلى ملكية رسول الله ، وبعد ذلك أراد رسول الله أن يكرمه على ما يقتضيه كماله البشري وعقله البشري فسمّاها « زيد بن محمد » .

وعندما أراد زيد بن محمد أن يتزوج . . زوجّه رسول الله من « برة » على مضض منها ، لأنه مؤلّ ، وهي بنت سيد قريش . وكان ملحظ الرسول صلى الله عليه وسلم أنه يريد أن يجعل من المسلمين مزيجاً واحداً ، فلا فرق بين مؤلّ وسيد ، وزوج بنت عمته لزيد ، وبعد الزواج لم ينشأ بينهما ردّ ، وكل هذه تمهيلات الأقدار .

بأنه لو أنها كانت أخذته عن حب وكان بينهما وثام ، وبعد ذلك أراد الله أن يشرع فهل يشرع على حساب قللين متعاطفين متحابين ليمزقها ؟ لا ، المسألة - إذن - تمهيد من أولها ، فلم تكن لها رغبة فيه . وعندما يجد الرجل أن المرأة ليس لها رغبة فيه ، تهبج كراته ، وخصوصاً أنه صار ابناً بالنبي لرسول الله ، ويكون رفض امرأته له مسألة ليست هيئة ، ونصعب عليه نفسه ، فيأتى لرسول الله شاكياً ، وقال له : لم

تعجني معاشرته برة ، وأريد أن أفارقها ، وكان ذلك تمهيداً من الله سبحانه لأنه يريد أن ينهي مسألة التبي ، فقد كانوا في الجاهلية يحرمون أن يتزوج الرجل امرأة ابنه التبي ، ولذلك يقول الحق :

﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ ﴾

(من الآية ٣٧ سورة الأحزاب)

ومادام يقول له : « أمسك عليك زوجك » فالكلام إذن قد جاء معبراً عن رغبة زيد في أن يفارقها ، لكن خصوم الإسلام وأبواقهم من المسلمين يقولون في قوله : « وتخفي في نفسك » إن محمداً كان محبباً للمرأة ويريد أن يتزوجها ، وتخفي هذه الحكاية .

نقول لهم : كونوا منطقيين وافهموا النص ، فربنا يقول : « وتخفي في نفسك » ، أنتم أخذتم منها أن النبي كان يريد أن يتزوجها . والحق قال : « وتخفي في نفسك ما الله مبديه » . فإذا كنت تريد أن تعرف ما أخفاه رسول الله ، فاعرف ما أبداه الله ، هذه هي عدالة الاستقبال ، وبدلاً من أن تقول هذا الكلام كي تشفي مرض نفسك انظر كيف أعطاك ربنا من تفاصيل الحكاية . قال سبحانه : « وتخفي في نفسك ما الله مبديه » . فإذا أبدى ربنا ؟ وحين يبدي ربنا أمراً يكون هو عين ما أخفاه رسوله ، فلما ذهب زيد للنبي وقال له : أريد أن أفارق « برة » قال له : « أمسك عليك زوجك » لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الله أنه يريد أن يزوجه « برة » التي هي امرأة زيد الذي تبناه كي ينهي مسألة التبي ، وإن امرأة التبي لا تحرم على الرجل ، ويطلبها رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم على نفسه .

لكن هناك أناس مازال عندهم مرض في قلوبهم ، وأناس منافقون ، والرسول عليه الصلاة والسلام أراد أن يكرن هذا الأمر واردا من الله في قرآنه . فلو كان قد قال هذا الأمر بمجرد الإيماء الذي جعله الله بينه وبينه لقالوا : هذا كلام منه هو ؛ لذلك قال محمد صلى الله عليه وسلم لزيد : أمسك عليك زوجك ، فينزل ربنا الأمر كله قرآنا ، فلم يقل محمد : ألهتنى ربنا ، لو ألقى في روعي ، لا ، جاء هذا الأمر قرآنا ، ولذلك يقدم الحق سبحانه وتعالى هذه المسألة في سورة الاحزاب فيقول :

﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مَرْمِيَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْفِتْنَةُ مِنْ أُمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا ٥١ ﴾ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتُخْفِي النَّاسَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَخْفَى فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ٥٢ ﴾

(سورة الاحزاب)

فانه انعم على زيد بالإسلام وانعمت أنت يا رسول الله عليه بالنبي فلا تخش الناس أن يقولوا : طلق المرأة من زيد ليتزوجها . كان زواج « زيد » من « زينب » ، كان لغاية واحدة وهي أن تكون « برة » التي سماها رسول الله « زينب » منكوبة لزيد الذي تبناه رسول الله بدليل : « فلما قضى زيد منها وطرا » أي أدى المهمة ، فأردنا أن نعطي الحكم : « زوّجنا » فمن الذي زوّج ؟ إنه الله ، وليس رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي تزوج .

فإن كنتم تريدون أن تصعدوا المسألة فاتركوا رسول الله في حاله ، وصعدوها إلى ربنا ، فقله سبحانه : « فلما قضى زيد منها وطرا » يدل على أن أصل الزواج من البداية محمد له ، فالغاية منه أن يقضى زيد منها وطرا وهو متبني رسول الله ، ويكون هذا الزواج عن كره منها « إنها غير موافقة عليه » وتنتقل المسألة عند زيد إلى عزة

ويقول : لا أريدها . ويذهب إلى الرسول ويقول : أريد أن أطلق « برة » فيقول له الرسول : « أمسك عليك زوجك واتق الله وتخفى في نفسك ما الله مبديه » . والذي أبدله الله هو قوله لرسوله : « فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها » كأن الغاية من النكاح أن يقضى زيد منها وطرا وتنتهي الحكاية بالنسبة لزيد ، ويأتي الحكم بالنسبة لرسول الله فيقول ربنا : « زوجناكها » .

فالذي يريد أن يمسك المسألة لا يمكنها على الرسول ، لكن عليه أن يصمد بها إلى ربنا ، « زوجناكها لكيلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطرا » . كان العملية جاءت من أجل أن ما أبداه ربنا في زواج الرجل من مطلقة الركن الحبي إذا قضى منها وطرا ، هذا ما أبداه ربنا ، إن الله يحكم بأن الذي أخفاه النبي صلى الله عليه وسلم سيديه ، إن الوحي هو الذي بين السبب الباعث على زواج الرسول بزَيْنَب إنه قوله تعالى : « لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطرا » .

فالعلة في هذه العملية : يا ناس ، يا محمد ، يا زيد ، يا زينب ، أو يا من يجب أن يرجف ، العلة في كل ذلك علة إلهية من كمال إلهي وعدل إلهي يتركز في قوله سبحانه : « لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطرا وكان أمر الله مفعولا » ، والأدعياء : هم الذين يتبنونهم من غير ولادة .

وما دام ربنا يريد أمرا فلا بد أن يفعل ، وأنتم آمتتم بأنه رسول ، وإن لم تؤمنوا بأنه رسول يكون تكذيبكم برسائله أكبر من أنكم تنقدون تصرفه ، فإن كنتم مكذبين أنه رسول ، فما شأنكم إذن ؟ إن تكذيبكم له كرسول هو أشد من أن تنقدوا تصرفا من تصرفاته بأنه تزوج من كانت امرأة ابنه الحبي . وإن آمتتم بأنه رسول ، فهذا الرسول مبلغ عن الله .

إذن ففعل الرسول المبلغ عن الله هو الميزان للأعمال لا ما تصبونه أنتم من موازين . اتقولون للرسول الذي أرسله ربنا كي يبلغ منهجه ويطبق هذا المنهج ويكون هو ميزانا للتصرفات ، تقولون له : سنأخذ تصرفاتك ونعيد لها على الميزان

الذي نضمه ؟ ما كان يصح أن يشمل أحد هذا ، فإن قلت ذلك فقد عطلت الميزان من عندك ، ونقلت الأمر إلى غير الحق ، وهذا أول خطأ ؛ فالأصل في الرسول أن كل فعل له هو الكمال ، ولا ثاني أنت بميزان الكمال وثاني للرسول ونقول له : كيف فعلت هذه العملية ؟ لأنك عندما تقول ذلك فقد نصبت ميزان كمال من عندك ، وتأخذ تصرف الرسول لتزنه بميزان الكمال من عندك ، وهذا مناقض للحق لأنك آمنت بأنه رسول .

وبعد ذلك يأتي بالقضية العامة ليقول سبحانه :

﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ۚ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ۝ ﴾

( سورة الأحزاب )

وكلمة « أبا أحد » أي لم يكن أباً لأحد ، ماذا تفهم منها ؟ نفهم منها أنه أبوكم كلكم ، « ما كان محمد أباً أحد » لأنه أبو الجميع ، بدليل أن أزواجه أمهاتكم ، ومحرمات عليكم ، فهو إذن والدكم كلكم ؛ إذن فخذ بذلك من دقة الأداء « ما كان محمد أباً أحد من رجالكم » وينطق الواقع هو أب لكم كلكم ؛ لذلك هو لا يأخذ واحداً فقط ويقول : هذا ابني ، لا ، هو أب لكم كلكم . وكل المؤمنين أولاده بدليل أن أزواجه أمهات لهم ، قد يقول واحد : لقد كان عنده أبناء .

نقول له : إن أبناءه لم يبلغوا سن الرجولة ، وهب أنهم بلغوا سن الرجولة حتى باعتبار ما سيكون . فهؤلاء ليسوا رجالكم ولكنهم رجاله . « ولكن رسول الله وخاتم النبيين » والرسالة وختم النبوة به فوق شرف الأئمة . وجاء الحق بذلك حتى لا يجوز زيد ، فرسول الله قد شرفه ، وإن شرفك يا زيد أنك كنت تدعى ابن محمد ، فما يشرفك أكثر أنك مؤمن بمحمد كرسول ، فالعظمة في محمد صلى الله عليه وسلم أنه جاء رسولا .

ولذلك قلنا : إن هذه جعلت بنوة الدم بلا قيمة عند الأنبياء ، ونجد أن النبي جاء بسلطان وهو من فارس وليس من قبيلته ولا هو بعربي وقال :



(سلمان منا آل البيت) (١)

وقول الحق : « ما كان محمد أباً أحد من رجالكم » بمفهوم العبارة ونضحها اللغوي والأداتي والأسلوبي أنه أبوكم كلكم ، فلا يفرد به أحد دون الآخر ، ولكن رسول الله وخاتم النبيين وكان الله بكل شيء علياً » وبمهما كان زيد ابن محمد ، أصبح زيداً ابن حارثة ، ومحمد هو رسول الله ، وما دمت أنت مؤمناً به - يا زيد - فـرسول الله هذه تعرض إلغاء الأبوة بالتبني بالنسبة لك ، ثم إنك داخل في الأبرة العامة من رسول الله للمؤمنين ، لأنك أنت به كرسول ، إذن فعندما نحقق في هذه العبارة نجد أنه يسأل زيداً أيضاً . وغير من هذا - أنك يا زيد - إن فقدت بين الناس اسم زيد ابن محمد ، وكنت تجعل ذلك شرفاً لك ، فأنت الوحيد من صحابة رسول الله الذي يُذكر في القرآن باسمه الشخصي ، وتصيح كلمة « زيد » قرأنا يُذكر ومُتل ، ويتعبد بتلاوته ، وحفظاً على الألسنة ، ومرغوع الذكر ، إذن فقد عرضك الله يا زيد ، فقد قال الحق : « فلما قضى زيد منها وطراً » ومب أنه بقي زيد ابن محمد ، فما الذي يحدث ؟ سقراًها في السيرة ، لكن يرتفع شرف ذلك عندما نقرأها في كتاب الله المعجزة المتعبد بتلاوته « الذي ضمن الله حفظه » فقد ضمن الله لحفظ اسم زيد إلى أن تقوم الساعة ، إذن فذكره كزيد ابن محمد في حياته أولى أو ذكر زيد في القرآن ؟ إن ذكر اسمه في القرآن أولى ، « ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وكان الله بكل شيء علياً » .

إذن فقول الحق سبحانه : « وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم » يدل على أن حلائل الأبناء المتبين حل لكم ، بعد أن كانوا - في الجاهلية - يحرمون ذلك ، ويقول الحق من بعد ذلك : « وأن تجمعوا بين الأختين » وتحريم الجمع في الزواج بين الأختين لأن بينهما رحماً يجب أن تظل معه المودة والرحمة والصفاء ، لكن إذا كانتا تحت رجل واحد تحدث عداوة ، « وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف إن الله كان غفوراً رحيماً » وهذا الجزء من الآية « وأن تجمعوا بين الأختين » مع استثناء الحق .

في قوله : « وأحل لكم ما وراء ذلك » قد حصل في فهمها والمراد منها خلاف ..

(١) روى الطبراني في الكبير ورواه الحاكم في المستدرک .

ونقول أولا المرأة في ملك اليمين ليس لها حق بَيْعٍ مبيدتها في أن يطأها أو يستمتع بها ، فملك اليمين لا يوجب على السيد أن يجعل إماءه أمهات لولاد .

إن الأمام عليا - رضي الله عنه وكرم الله وجهه - وسيدنا عثمان - رضي الله عنه - أخذ كل واحد منهما موقفاً ، فسيدنا عثمان مثل عن الأخنين مما ملكت اليمين ؟ فقال : « لا أمرك ولا أنهالك أحلتها آية بحرمتها آية » فتوقف رضي الله عنه ولم يفت . أما سيدنا علي فقد حرم الجمع في وطء الأخنين بملك اليمين ، أما التملك من غير وطء فهو حلال ، وهذا هو الذي عليه أهل العلم بكتاب الله ولا اعتبار برأي من شذ عن ذلك من أهل الظاهر .

ويتابع الحق : « إلا ما قد سلف إن الله كان غفوراً رحيماً » أي أن هذا الأمر مادام قد سلف قبل أن يشرع الله ، فهو سبحانه من غفرانه ورحمته لم يضاعفنا بالقانون الرجمي ، فلا تجريم إلا بنص ولا عقوبة إلا بتجريم ، ومادام الحكم لم يأت إلا الآن فيطبق من الآن ولا يصح أن يجمع أحد أخنين تحته في نكاح أو في وطء بملك يمين ، ولا يجمع أيضا بينهما في زواج من إحداهما ووطء بملك يمين لأخرى . ويقول الحق من بعد ذلك :

وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ  
يَكْتُبُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا  
بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ  
مِنْهُنَّ فَتَأْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ  
فِيمَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا

وقول الحق : « والمحصنات من النساء » هو قول معطوف على ما جاء في الآية السابقة من المحرمات ، أى سيضم إلى المحرمات السابقات المحصنات من النساء ، ومن هن المحصنات من النساء ؟ الأصل في الاشتقاق عادة يوجد معنى مشتركاً . فهذه مأخوذة من « الحصن » ، وهو مكان يتحصن فيه القوم من عدوهم ، فإذا تحصنوا فيه امتنعوا على عدوهم . . أما إذا لم يكونوا محصنين فهم عرضة أن يُغير عليهم عدوهم ويأخذهم ، هذا هو أصل الحصن ، والاشتقاق الذى أخذت من هذه كثيرة : منها ما جاء في قوله تعالى :

﴿وَمَرْيَمُ أَبْنَتْ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾

( من الآية ١٢ سورة التحريم )

« أحصنت فرجها » يعنى أنها عفت ومنعت أى إنسان أن يفترب منها ، وهنا قوله : « والمحصنات » فى الآية التى نحن بصددها خواتمنا عنها ، المقصود بها المتزوجات ، فهاديات المرأة متزوجة ، فيكون بضعها مشغولاً بالغير ، فيمتنع أن يأخذ أحد ، وهى تمتنع عن أى طارىء جديد يند على عقدها مع زوجها . هذا معنى « المحصنات من النساء » ، فالمحصنات هنا هن العفيفات بالزواج ، والحق يقول :

﴿فَإِذَا أَحْصَنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنْ

الْعَذَابِ﴾

( من الآية ٢٥ سورة النساء )

فهاديات الإمام قد أحصن بالزواج ، هل يكن من المحصنات كالحرائر ؟ لا ، فهذه غير تلك ، فهن لا يدخلن فى المحصنات من الحرائر ، وإلا لو دخلن فى المحصنات يكون الحكم واحداً ، فهو سبحانه يقول : « فإذا أحصن فإن أتين بفاحشة فعليهِنَّ نصف ما على المحصنات من العذاب » ، وأصل الإحصان وهو العفة . . توصف به الحرة ؛ لأن الحرة عادة لا يقربها أحد . وهذه امرأة أبى سفيان فى بيعة النساء قالت : وهى تزنى الحرة ؟ كأن الزنا كان خاصاً بالإماء ؛ لأنهن المهينات . وليس لمن أب أو أم أو مرض ، قد يجترئ عليها أبى واحد ، وليس لها شركة

ولا أمل ، ولذلك جاء عقابها نصف عقاب الحرة ؛ لأن الأمة محرم حولها من الناس من تسول له نفسه فعل الفاحشة .

إذن فالإحصان يُطلق ويراد به العفة ، ويطلق الإحصان ويراد به أن تكون حرة ، ويطلق الإحصان ويقصد به أن تكون متزوجة ، وتطلق للمحصنات على الحرائر . فالوضع العام للحرة هو الذي يجعلها أهلاً ولا يجزئها عليها أحد ، لكن يجب أن امرأة متزوجة ثم حدث خلاف أو حرب بين قومها وبين المؤمنين وصارت أسيرة لدى المسلمين مع أنها متزوجة بطريقتهم في بلادها ، وهي بالأسر قد انتقلت من هذا الزواج وجاءت في البيئة الإسلامية وصارت مملوكة ، ومملوكيتها وأسرها أسقطت عنها الإحصان ، فقال : « إلا ما ملكت أيمانكم » .

إذن فهي ملك اليمين يسقط عنها الإحصان ، وللمسلم أن يتزوجها أو أن يستمتع بها إذا دخلت في ملكه وإن كانت متزوجة لأن هناك اختلافاً في الدارين ، هي في دار الإسلام ، وخرجت من دار حرب فصارت ملك يمين ، ولا يكون هذا إلا بعد استبرائها والاستيثاق من خلوع زوجها من جنين يكون قد جاءت به من قومها لقوله صلى الله عليه وسلم في سبأها أو طاس : « لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى تحيض » وهذا تكريم لها لأنها عندما بعدت عن زوجها وصارت مملوكة ملك يمين فلم يرد الحق أن يعضلها بل جعلها تتمتع بسيدتها وتمش في كنفه كي لا تكون محرومة من التواصل العاطفي والجسدي ، بدلاً من أن يلغ سيدتها في أعراض الناس .

« والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم ، وكتاب الله : كَتَبَ الله ذلك كتاباً عليكم ، وهو أمر مسجل موقر ، وكما هو كتاب عليكم فهو لكم أيضاً ، ويقول الحق : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » . إذن فالمحرمات هن : محرمات نسب ، ومحرمات رضاع ، ومحرمات إحصان بزواج .

« وأحل لكم ما وراء ذلكم » أي أحل لكم أن تتزوجوهن ، ولذلك قال : « وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا » أي تطلبوا « بأسواقكم محصنين » والمال نعلم أنه ثمرة الحركة . والحركة تفتضي التعب والمشقة ، وكل إنسان يحب ثمرة عمله ، وقد يدافع عنها إلى أن يموت دون ماله ؛ لأن المال ما جاء إلا ثمرة جهد ، وحتى إذا

ما جاء المال عن ميراث ، فالذي ورثك أيضاً ما ورثك إلا نتيجة كدّ وتعب ، وعرفنا أن الذي يتعب مدة من الزمن تساوي عشر سنوات قد يرزقه الله ما يكفيه أن يعيش بعدها مرتاحاً ، والذي يتعب عشرين سنة قد يرزقه الله ما يكفيه أن يعيش ولده مرتاحاً ، والذي يتعب ثلاثين سنة يعيش حفيده مرتاحاً .

إذن فكل ما تراه من مال موروث كان نتيجة جدّ وكدّ ومشقة من الآباء ، وإذا ما قال الحق : « أن تبشروا بأموالكم » دلّ على أن مقابل البضع يكون من جهة الرجل . . « أن تبشروا بأموالكم » التي قال عنها سيدنا رسول الله : ( بأعشر الشباب من استطاع منكم الباعة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء )<sup>(١)</sup> .

ومادام المال عزيزاً على الإنسان وأخذ من طريق الحركة وطريق الجدّ وطريق العرق فيجب ألا ينفقه إلا فيما يعود عليه بالخير العاجل ولا ينسى الخير الأجل ، فإن هو حقق به خيراً عاجلاً ثم سها وغفل عن شرّ أجل فهو لم يضع المال في موضعه . « أن تبشروا بأموالكم محصنين » وه محصنين كما عرفنا لها معان متعددة . . « محصنين » أي متعقبين أن تلقوا وتقروا في أعراض الناس . بأموالكم ، أي ضيع مالك الذي كسبه بكدّ فيما يعود عليك بالخير العاجل والأجل ، فلا تلقوا به في أعراض الناس ، لأنه من الممكن أن يتنسى إنسان لقاء امرأة بأمواله لكنه خير محصن ، ونقول له : أنت حققت ثلثة ونفعاً عاجلاً ولكنك ذهبت عن شرّ أجل ، يقول فيها ربنا : « محصنين غير مسافحين » ومنه أصل السفاح .

فليالك أن تدفع أموالك لكي تأخذ واحدة تقضي معها وطراً . فكلمة « محصنين » تعني التزام العفة ، وشرح الحق كلمة محصنين بمقابلها وهو : مسافحين ، من السفح وهو : الصب ، والصب هطول ونزول الماء بقوة ، فالماء قد يتزل نقطة نقطة ، إنما السفح صبّ ، ولذلك سمي بسفح الجبل بذلك لأن الماء ينزل من كل الجبل مصبواً .

(١) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي عن عبد الله بن مسعود .

هنا يلاحظ أن الحق حين يتكلم عن الرجال يقول : « محصنين » بكسر الصاد ، وحين يتكلم عن النساء يقول : « محصنات » بالفتحة . لم يقل « محصنات » بالكسرة ، لأن العادة أن الذكورة هي الطالبة دائماً للأنوثة ، والأنوثة مطلوبة دائماً .

« غير مسافحين فيما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن » والاستمتاع هو إدراك متعة للنفس ، والمتعة توجد أولاً في الخطبة ، ساعة يخاطب رجل امرأة فهذا استمتاع ، ساعة يعقد عليها وساعة تزف له ، هذه كلها مقدمات طويلة في الاستمتاع ، لكن الاستمتاع ليس هو الغرض فقط ، يقول لك : إذا استمتعتم بهن فلا بد أن تعطيهن مهورهن ، ولذلك إذا تزوج رجل بامرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها فنقول له : ادفن نصف المهر ، لأنك أخذت نصف المتعة ، فلو أن المتعة هي العملية الجنسية فقط لم يكن قد أخذ شيئاً وبالتالي فلا شيء عليه من المهر ، لكن نقول : إن المتعة في أنه تقدم إلى بنت فلان وخاطب وعقد ، كل هذه مقدمات متعة ، فعندما يكون ذلك فإنه يكون قد استمتع ببعض الشيء .

الحق سبحانه وتعالى يريد منا أن نبني حياة الأسرة على طهر ، وعلى أمن ملكات ، فانت لجد الرجل حين يكون بين أهله لا يجد غضاظة في أن يغلق عليها الباب ، لكن تصور وجوده مع امرأة دون زواج ، فالملكات النفسية تتصارع فيه ، ويتربص ، ويمكننا أن ننظر رجفته إذا سمع أي شيء ، لأن ملكاته ليست منسجمة ، هو سيمتع ملكة واحدة . لكن الملكات النفسية الباقية ملكات مفرقة ، مما يدل على أن ما يفعله ليس أمراً طبيعياً ، وملازم ليس أمراً طبيعياً فالملكات النفسية تناقضه ، الحق سبحانه وتعالى يريد أن نبني الأسرة على طهر وعلى أمن ، وهذا الأمن النفسي يعطى لكل ملكات النفس متعة .

وقلنا من قبل إن الإنسان إذا كان له بنت ثم رأى شاباً يمر كثيراً على البيت ويلتفت كثيراً إلى الشرفة ، ثم يقع بصر والد البنت عليه ، ماذا يكون موقفه ؟ تهيج كل جوارحه ، فإذا ما جاء الولد أو أبوه وطرق الباب وقال : يا فلان أنا أريد أن أخاطب ابنتك لنفسى ، أو أريد ابنتك لابنى . ماذا يكون موقف والد الفتاة ؟ إنه السرور والانشراح وتصبح الملكات راضية والنفس مطمئنة . ويتم إعلان البهجة وهو الذي

يدعو الناس ويقيم فرحا ؛ لأن الذى خلق الزوجين الذكر والأنثى حينما شرع الالتقاء ، أعطى فى النفس البشرية وفى ذواتها رضا بهذا الحكم بالالتقاء .

ولذلك روى : «جَدَّعَ الحلال أنف الغيرة» .

أى أن من يفار عن ابنته هو الذى يوجه الدعوات لزواجها ، فكان الغيرة فيها حمية ، وإن طُلبَ عرض عن غير طريق خالق الأعراض فلا بد أن تهيج النفس ، فإن طلبها على وفق ما شرع خالق الأعراض تطمئن النفس . وهذه عملية قد يكون من الصعب تصورها ، فما الذى يسبب الرضا ، ومن الذى يدفع فى القلب الحمية والغضب والثورة ؟ إنه - سبحانه - هو الذى يفعل ذلك .

والإنسان عليه أن يلتفت إلى أن كلاً منا مكون من ملكات متعددة ، فعقد الزواج وقول : «زوجنى» و«زوجتك» وحضور الشهود ، ماذا يعمل فى ذوات تكوين النفس لكى تُسر؟ إنها إرادة الحق . وهذا شيء معروف ، وأنت حين يكون لك إنسان تعرفه فقط ، والإلف السيل بينك وبينه مازال فى أوله ، يكفى عندما تقابله أن تلقى عليه السلام وينتهى الأمر ، لكن هناك إنسان آخر لا يكفى هذا السيل الودى بينك وبينه ، بل لابد أن تسلم عليه بيدك ؛ لأن هناك جاذبية ومودة ولكل منهما تأثير .

إذن فعملية الود والولاء أمر يصنع تغييرا كيمياويا فى النفس ، ويكون التناثر إذا ما جاء اللقاء عن طريق ما حرم الله ، والذى يأتي عن طريق ما شرع الله يحقق التجاذب . والشاعر عندما خاطب من يحبه قال :

بأن من ودته فافترقنا  
وقضى الله بعد ذاك اجتماعا  
وننبتشه فلما التقينا  
كان تسليمه على وداعا

كان الشاعر يريد تطويل أمد التسليم ومسافته كى يفذى ما عنده من الود ، وكأنه يريد أن يقول : أنا التقيت مع من أوده فاحتفى فى واحتفت فيه ، وهذا ناشئ من الامتزاج .

إذن فالتكوين العاطفي أو السيل أوجد الله كسبيل التقاء . هذا إذا ما كان على شرع الله ، أما في الحالة الأخرى فهو سيل كراهية . وما الذي يسبب ذلك ؟ إنه عطاء من الله وهو خالق الرجل وخالق المرأة ، فساعة يحى اللقاء على وفق ما شرع الله فلا تستبعد أن يعدل الخالق الذرات ، فعندما يحدث الامتزاج فلا بد أن الوفاء يأتى كنتيجة طبيعية وكذلك الولاء ، ويتحقق الانسجام هذا إيجاب ، أما إذا كان اللقاء على غير طريق الله فلا انسجام فيه وهذا سلب .

إذن فالخلق سبحانه وتعالى يبنى الأسرة على هذا المعنى . وأنتم تعلمون أن الالتقاءات التى تحدث عن غير طريق الله إنما تحدث فى الحفاء ، ومنكورة الثمرة ، فإن جاء منها أثر وحمل فيلقى الوليد فى الشارع ويكون لقيطاً وقد يميتونه ، إنما الثمرة التى تأتى بالحل فالكل يفرح بها .

فالخلق سبحانه وتعالى يقول : « وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن » والاستمتاع أشياء كثيرة ، وجاء الشيعة فى قوله : « فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن » . وقالوا : هذا نكاح المتعة بدليل أنه سبحانه سعى ما أخذ فى نظير ذلك أجراً ونقول : كلمة « أجر » هذه واردة فى الزواج ، فسيدنا شعيب عندما جاءه سيدنا موسى عليه السلام قال له : أعطنى أجر ثمان حجج . وسيأتى فى الآية نفسها التى يشقون بها ويقولون : « واتوهن أجورهن بالمعروف » . فسمى المهر « أجراً » أيضاً ، فلماذا تأخذون هذا المعنى ؟ هم يقولون : نكاح المتعة حدث ، ونقول لهم : نكاح المتعة حدث ولتنتظر إلى أسبابه .

إن هذا النكاح قد حصل على يد مشرع وله حكمة ، ولكن ماذا بعد أن انتهى المشرع هذا الحكم وانتقل إلى الرفيق الأعلى ؟ لقد أنهى الحكم ، إن الرسول صلى الله عليه وسلم أحل زواج المتعة فى فترة وجيزة حينما كانوا فى غزوة من الغزوات ، وذهب قوم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لأنهم يريدون أن يبنوا حركة حياتهم على الإيمان الناصع . كان من الممكن أن يواروا هذه المسألة عن الرسول ، إنهم قالوا له : يا رسول الله أنستخصى ؟ أى نخشى أنفسنا ؟ فإدام الجهاد يطلب منا أن نكون



في هذا الموقع بعيدا عن أهلنا فلنستخص حتى لا يكون عندنا رغبة . فأباح لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم زواج المتعة ، ولكنه أنهى ، والدليل على أنه أنهى ، أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ، وأنتم تعلمون منزلته - رضي الله عنه - من التشريع في أحكام الله ، إنه كان يقترح الاقتراح فينزل القرآن موافقا له ، يقول عمر : ما يجيء واحد ليستمع إلى أجل إلا رجته .

إذن فانتهدت المسألة . وسيدنا علي - كرم الله وجهه - أقر نهي سيدنا عمر ، وقالوا : إن ابن عباس قال به . لكنه قال : إنني كنت قد أخطأت فيه ، ونعلم أن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجلسوا في فصول تعليمية لسماع الوحي ، بل كان كل منهم يذهب إلى رسول الله بعد أن يفرغ من عمله ، فهذا سمع وذلك لم يسمع . وهذا هو السبب في أن هذا يروى ذاك لم يرو ، فسيدنا ابن عباس قال : إنني كنت أعرف مسألة المتعة ، ولم يصح عندي خبر منعها إلا في آخر حياتي .

إذن فقول الشيعة : إن المتعة موجودة هو نتيجة استدلال خاطئ ، فقله سبحانه : « فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن » علينا أن نقره بقوله أيضا في المهور في الآية التالية : « فانكحوهن بإذن أهلهن وأنوهن أجورهن » ، لأن هناك فرقا بين الثمن وبين الأجر ، فالثمن للعين ، والأجر للمنفعة من العين ، ولم يملك الرجل بمهره المرأة . إنما ملك الانتفاع بالمرأة ، ومادام هو ملك انتفاع فيقال له أجر أيضا .

« فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضة » أي أن الذي فرض ذلك هو ربنا . « ولا جناح عليكم فيها تراضيتن به من بعد الفريضة » ونلاحظ هنا أن هناك فرقا بين أن يشرع الحق الحق ، وأن يترك باب الفضل مفتوحا ، فمن حقها أنها تأخذ المهر . لكن ماذا إن تراضت المرأة مع الرجل في ألا تأخذ المهر وتتنازل له عنه ؟ أو أن يعطيها أكثر من المهر ؟ هذا ما يدخل في قوله تعالى : « ولا تنسوا الفضل بينكم » ، فلا لوم ولا تريب فيها يتراضى به الزوجان من بعد الفريضة . وكلمة « تراضيتن » تدخل في قوله سبحانه :

﴿ فَإِنْ طِبَّنَ لَكَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْحًا مَرِيئًا ﴾

( من الآية ٤ سورة النساء )

وفي عصرنا نجد أن المرأة تأخذ مهرها من الرجل وتجهز منه أثاث البيت ، مع أن المفروض أن يجهز الرجل لزوجته البيت وأن يبقى المهر كاملا لها ، ولكن التعاون هو الذي يعطى المطلق والتكاتف .

ويذيل الحق الآية : « إن الله كان عليا حكيما » إذن فكل أحكام الله مبنية على العلم بما يصلح خلقه ، ولا يغيب عنه أمر كي يؤخر تشريعه ، فتأخير التشريع يعنى : أن الذى شرع غاب عن ذهنه جزئيات ما كانت في باله ساعة شرع ، وحين يأتى الواقع يأتى له بجزئيات لم تكن موجودة ، فيضطر إلى إصدار تشريع جديد يستدرك به ما لم يكن في باله . والذين يقولون : إن التشريع الإلهي لا يغطى حاجة البشر نقول لهم : من الذى سيخطيه ؟ أنتم يا مفكرون تعدلون على الله ؟ إن الله يكشفكم أنكم تأتون بتقنيات ، وبعد ذلك يظهر عيوبها وعوارها وأخطاؤها فتضطرون أن تعدلوا ، فسبحانه عليم حكيم . فإن آخر حكما عن ميعاده فقد اقتضت الحكمة أن يكون كذلك .

ومثال ذلك تحريم الخمر ، لم يحى\* به مرة واحدة ؛ لأن الشيء الذى تحكمه العادة والإلف ، لا بد فيه من الترتيب ، وأن يصدر التشريع على مراحل ، وكل مرحلة تسهل المسألة بالنسبة لما سبقها ، ويكون الأمر صعبا إذا كان التشريع دفعة واحدة لأن ترك العادة دون تدرج يكون عسيرا شاقا ؛ لأن أهم شيء في الخمر أنها تقود إلى الاعتقاد ، بدليل أن مدمن الخمر عندما يمر عليه الوقت بضطرب فيأخذ كأما ليستريح ، وأول مرحلة في التحريم أن الحق كسر الاعتقاد ، ومادامت هي عادة متغلغلة فمن الصعب جدا أن يتزعها صاحبها من نفسه مرة واحدة . فأولا جاء الأمر كعظة ، وبعد ذلك يقول : « يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون » . ومادامت لا تشربها وأنت تصلى فكم مرة تصلى ؟ خمس مرات في النهار ، إذن فعليك أن تترك وقتنا من الأوقات غير ملتبس بالخمر ، وتكون قد تعودت على ترك الخمر طوال النهار . وبعد ذلك يتدرج فيقول :

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْ نَفَعٌ لِلنَّاسِ

لكن الأحق عادة يرجع الإثم ويفعله، ومادام سبحانه قال : « فيها إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما » . إذن فالإثم يرجع . وبعد ذلك جعلها يعلمه - سبحانه - امرأة نهيًا ، والحكمة شئت أن يكون التحريم بالتدرج . ويطمئنا الحق على أن علمه وحكمته ينوط بها إخراج الأحكام ، ولذلك قال :

﴿ مَا نَنْفَخُ مِنْ نَفَاثَةٍ أَوْ نُنْشِئُهَا نَفْثًا يَحْكُمُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَرْسَلْنَا إِلَيْكَ الْبُرْهَانَ أَنْ أَقْبَلَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ

قَدِيرٌ ﴿١٦٧﴾

(سورة البقرة)

وسبحانه عليم لا يخفى عليه شيء ، ويعلم ان امرأة أحب زوجها لدرجة أن هذا الأجر ليس له قيمة ، أو رجل أحب زوجته أيضا لدرجة أن النقود ليس لها قيمة عنده . ومادام سبحانه حكيم . فهو قد يجرى الأمور لا بحتمية ما افترض . ولكن بإبقاء على فضل المتعاملين .

ويقول الحق بعد ذلك :

﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْصَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَمِنْ لَيْسَ بَيْنَكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَفِّحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْنَّ يَنْصِفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ